التنمر الإلكتروني: دراسة نظرية تحليلية في آليات الضبط الاجتماعي

د. مفتاح جمعة صراب

البريد الالكتروني:moftah_sarab@yahoo.fr

ملخص:

يتمحور موضوع الدراسة حول تحليل ظاهرة التنمر الإلكتروني، بوصفها أحد أشكال الانحراف الاجتماعي المعاصر. مع التركيز على دور آليات الضبط الاجتماعي في الحد من هذه الظاهرة. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، بما يتلاءم مع طبيعتها بوصفها دراسة نظرية مكتبية تستند إلى أدبيات علمية متخصصة ذات صلة بالموضوع، ضمن حدود تناول ظاهرة التنمر الإلكتروني وآليات الضبط الاجتماعي.

وتوصلت الي نتائج كان من أبرزها: أن التنمر الإلكتروني يعكس ضعف دور آليات الضبط الاجتماعي التقليدية. كما أن أدوات الرقابة الرقمية رغم فاعليتها في رصد سلوك التنمر الإلكتروني وتتبعه والإبلاغ عنه، إلا إنها تحتاج إلى دعم مؤسسي أكبر لتعزيز فاعليتها. كما كشفت النتائج أهمية نشر الوعي الرقمي لدى الشباب في استخدام التكنولوجيا بشكل مسؤول. ودعت الدراسة إلى تطوير القوانين والتشريعات التي توازن بين أمان الاستخدام للتكنولوجيا وحق الحرية الشخصية. وطرحت عدة توصيات ومقترحات في ضوء النتائج المستخلصة.

الكلمات المفتاحية: التنمر – التنمر الإلكتروني– الضبط الاجتماعي.

Abstract:

This study examines cyberbullying as a contemporary form of social deviance, focusing on the role of social control mechanisms in reducing this phenomenon. It adopted the descriptive-analytical approach as a theoretical library-based study based on relevant scientific literature.
The findings showed that cyberbullying reflects the weakness of traditional social control mechanisms. Although digital monitoring tools help detect and report cyberbullying, they require stronger institutional support. The study also highlighted the importance of promoting digital awareness among young people and recommended developing laws and regulations that balance the safe use of technology with the protection of personal freedom.

Keywords: Bullying - Cyberbullying - Social Control.

المقدمة:

شهدت المجتمعات في السنوات الماضية قفزات تكنولوجية غير مسبوقة في وسائل الاتصال والمعلومات، كان أهمها ظهوراً شبكة المعلومات الدولية " الانترنت " التي ألغت حدود المكان والزمان، وأصبح التفاعل عبرها نشاطاً يومياً لا غني عنه، مما أدى إلى ظهور فضاء اجتماعي يحوي بيئات اجتماعية رقمية موازية للمجال الفيزيائي (البيت، الشارع، المدرسة، وغيرها). مما أنتج أنماط جديدة من العلاقات الاجتماعية داخل الفضاء الرقمي، والتي رافقها ظهور العديد من المشكلات الاجتماعية المرتبطة بسوء استخدام التكنولوجيا، من أبرزها ما يُعرف (الجرائم الإلكترونية)، التي ازدادت وتعددت أشكالها مع مرور الوقت، ومنها جريمة التنمر الإلكتروني، والتي تُعد أحد أشكال الانحراف الاجتماعي في العالم الافتراضي الرقمي. وقد زاد انتشار التنمر الإلكتروني خلال السنوات الأخيرة تزامناً مع اتساع استخدام تقنيات التكنولوجيا الحديثة في الحياة اليومية، مثل الأجهزة الرقمية، الهواتف الذكية، الرسائل الفورية، البريد الإلكتروني، غرف الدردشة، ومواقع التواصل الاجتماعي، وذلك لأغراض عديدة منها مضايقة أو تهديد أو إخافة الأخرين. وتشير دراسة فرانكلين وايت (2016) أن أكثر من 25% من الشباب المراهقين يتعرضون بشكل متكرر للتخويف عبر هواتفهم المحمولة أو عبر شبكة الإنترنت، ومن بين كل ثلاثة شباب يتعرض شاب للتهديد والإيذاء الإلكتروني، عبر تطبيقات وسائل الاتصال، يأتي في مقدمتها تطبيق السكايب بنسبة 89%، يليه الفيس بوك بنسبة 54%، ثم تويتر 28%، والواتساب 26%، ثم إنستغرام 24%، فايبر 22%، وأخيراً يوتيوب 21% (Cyber Bullying Statistic,2017، كما ورد في زقزوق،2022، ص. 91). ويعكس هذا الانتشار الواسع مدى حاجة الشباب المراهقين لتعزيز الوعي الرقمي لديهم وتطوير آليات ضبط اجتماعي أكثر فاعلية.

كما تشير بعض الدراسات إلى أن هذا النوع من السلوك ينتشر بشكل متسارع بين فئة الشباب، فقد أظهرت دراسة(2004) Mitchell Yarra بالولايات المتحدة الأمريكية أن واحداً من كل خمسة مستخدمي الإنترنت متورط في التنمر الإلكتروني، حيث أقر 4% بتعرضهم للتنمر، و 20% بممارسة التنمر. وأوضحت دراسة (Yabrra,2007) أن 43% أقروا بتعرضهم للتنمر، بينما 21% منهم مارسوه عبر الإنترنت. وظهرت نتائج مشابهة في دراسة (Hinduja& Patchin 2008)، على المراهقين دون 18 سنة، حيث إن نسبة 32% ذكور و36% إناث أقروا بتعرضهم للتنمر الإلكتروني (حسين،2016، كما ورد في محمد،2019، ص.187). ومن خلال هذه القراءة، يمكن القول بأن التنمر الإلكتروني امتداداً للتنمر التقليدي، إلا أنه أكثر تعقيداً وخفاء، وذلك لعدم خضوعه للضبط الاجتماعي المباشر،

أو غير المباشر، في كثير من الأحيان، مما يتيح انتشار ممارسات رقمية كأسلوب للهيمنة على الأخرين والإقصاء الاجتماعي، ويكشف عن ضعف دور آليات الضبط الاجتماعي في الحد منه. وبالنظر إلى العديد من الدراسات التي أكدت انتشار ظاهرة التنمر الإلكتروني على المستوى العالمي، وما يترتب عليها من آثار وخيمة على الضحايا. جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على موضوع (التنمر الإلكتروني)، من منظور نظري تحليلي، من خلال تقديم تعريفات ومفاهيم متصلة به، وتحليل أسبابه وتداعياته، بهدف الوصول إلى تفسيرات علمية تربط بين التنمر الالكتروني بوصفه أحد مظاهر الانحراف الاجتماعي، وآليات الضبط الاجتماعي في ظل التغيرات التكنولوجية الحديثة. ويُعد هذا الموضوع من المواضيع الخصبة للدراسة، نظراً لما يتميز به من حداثة وغموض في الظاهرة والآثار.

-**مشكلة الدراسة:** يتمحور موضوع الدراسة حول تنامي استخدام الأفراد للتكنولوجيا في ظل التحول الرقمي المتسارع في الفضاءات الإلكترونية، وازدياد معدل التفاعلات الاجتماعية اليومية التي تجاوزت حدود المكان والزمان. ورغم إيجابيات هذه التكنولوجيا، غير أنها ساهمت في ظهور نمط جديد من أنماط الانحراف الاجتماعي غير التقليدي، يمكن تسميته " الانحراف الاجتماعي الإلكتروني "، أو ما يُعرف بالتنمر الإلكتروني، الذي ازداد انتشاره عبر الرسائل النصية والصور ومقاطع الفيديو على مواقع التواصل الاجتماعي. ويُعد التنمر الإلكتروني مشكلة اجتماعية معقدة أثارت قلق العديد من المجتمعات، نظراً لتزايد انتشارها بين فئة الشباب، خصوصاً المراهقين، وتعدد أشكالها، وخطورة تداعياتها النفسية والاجتماعية. وقد أشارت دراسة بن دادة وكريم (2021، ص.236) إلى وجود عدة أنواع من أشكال التنمر الإلكتروني بين الطلبة الجامعيين، حيث كان أشدها انتشاراً الإقصاء والتحرش الجنسي، تلتها مضايقات تتعلق بانتهاك الخصوصية، والإهانة والتهديد، ثم تشويه السمعة. وما ينتج عنها من أثار نفسية واجتماعية وعلمية على الضحايا. وتسعى هذه الدراسة إلى الوقوف على ماهية ظاهرة التنمر الإلكتروني، وبيان دور آليات الضبط الاجتماعي في الحد منها. وعليه تطرح هذه الدراسة مجموعة من التساؤلات التالية:1.ما ماهية التنمر الإلكتروني في المجتمع المعاصر؟2.ما الأسباب التي تقف وراء انتشار ظاهرة التنمر الإلكتروني؟3. ما الآثار النفسية والاجتماعية للتنمر الإلكتروني؟4. ما آليات الضبط الاجتماعي المناسبة للحد من ظاهرة التنمر الإلكتروني؟

أهداف الدراسة:

1. التعرف على مفهوم التنمر الإلكتروني.

2. الوقوف على الأسباب التي تدفع الأفراد للتنمر الإلكتروني على الآخرين.
3. معرفة الآثار النفسية والاجتماعية للتنمر الإلكتروني.
4. التعرف على آليات الضبط الاجتماعي المناسبة للحد من ظاهرة التنمر الإلكتروني.

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية هذه الدراسة فيما تُضيفه للمعرفة حول موضوع التنمر الإلكتروني، باعتباره أحد التحديات السيسيولوجيا الحديثة في العصر الرقمي، لما ينطوي عليه من مظاهر الانحراف الاجتماعي داخل المجتمع الافتراضي. كما تبرز أهميتها في تركيزها على دور مؤسسات الضبط الاجتماعي في الحد من هذه الظاهرة، بما يعكس التحول في نماذج الضبط الاجتماعي من النموذج التقليدي إلى نموذج ضبط رقمي أكثر فاعلية في البيئة الافتراضية؛ يسهم في تعزيز الرقابة الرقمية في الفضاء الإلكتروني.

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته لطبيعة الموضوع، إذ يتيح تحليل ظاهرة التنمر الإلكتروني المستحدثة ودور آليات الضبط الاجتماعي.

مصادر البيانات: اعتمدت الدراسة على الأدبيات العلمية والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع التنمر الإلكتروني وآليات الضبط الاجتماعي.

حدود الدراسة:

تقتصر الدراسة على تحليل ظاهرة التنمر الإلكتروني، بوصفها شكلاً من أشكال الانحراف الاجتماعي، مع التركيز على دور آليات الضبط الاجتماعي التقليدية والرقمية في الحد منها.

مصطلحات الدراسة:

-**التنمر:** يُعرف التنمر في معناه العام بأنه" حالة من السلوكيات السلبية يقصد بها الإيذاء أو المضايقة تصدر من شخص قوي ضد شخص أخر أقل قوة" (محمد، 2019، ص. 194).

-**التنمر الإلكتروني:** يُعرف التنمر الإلكتروني بأنه "السلوك المتكرر الذي يهدف إلى إيذاء شخص أخر جسدياً أو لفظياً أو اجتماعياً أو جنسياً، من قبل شخص واحد أو عدة أشخاص وذلك بالقول أو الفعل للسيطرة على الضحية وإذلالها، والحصول على مكتسبات غير شرعية منها، وذلك باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي" (العمار،2016، ص. 227).

-**التعريف الاجتماعي للتنمر:** هو أحد أشكال سلوك التنمر الذي يُمارسه الفرد على الآخرين، بهدف الإساءة لهم، ويأخذ طابعاً غير مباشر في كثير من الأحيان، من خلال

العزل المتعمد للضحية، وانتقاد تصرفاتها، ورفض مشاركتها أو صداقتها ضمن الجماعة (درويش والليثي،2017، ص .204).

-الانحراف الاجتماعي: عرف بول تابان الانحراف الاجتماعي بأنه" الفعل الذي يضر بمصلحة الجماعة أو المجتمع، ويهدد كيانه، نتيجة عدم التزام من يأتيه بالقيم والمعايير التي تطبق في المجتمع، والتي تقيمها الجماعة وتحرص للحفاظ عليها " (نعامة،1985، ص. 21).

-الضبط الاجتماعي: عرف ماكيفر الضبط الاجتماعي بأنه "وظيفة للحفاظ على البناء الاجتماعي، من خلال العناصر الاجتماعية المترابطة والمتساندة مع بعضها البعض من أجل إحداث ذات التأثير الفعال على تدعيم التماسك الاجتماعي، وضبط سلوك الأفراد من خلال احترام معتقدات المجتمع وعاداته وتقاليده وقيمه ومعاييره، ويُعد بذلك عامل للتوازن في ظل المتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتقنية (السمري، 2003، ص. 273).

يتضح من التعريفات السابقة أن التنمر الإلكتروني يُعد انعكاساً للتغيرات الاجتماعية الناتجة عن استخدام التكنولوجية الرقمية، حيث أصبح الأفراد قادرين على الحاق الأذى بالآخرين، والمتمثل في نشر الشائعات عن فرد معين، أو مشاركة معلوماته الشخصية، أو التسبب في عزله اجتماعياً، دون مواجهة مباشرة، مما يقلل من الإحساس بالمسؤولية، وانتشار هذا السلوك المنحرف. مما يتطلب ضرورة إيجاد آليات ضبط اجتماعي تتلاءم مع طبيعة هذه السلوكيات الاجتماعية الرقمية والحد منها.

الإطار النظري للدراسة:

أولاً: التنمر الإلكتروني.

-ماهية التنمر الإلكتروني: يرجع الفضل في صياغة مصطلح التنمر الإلكتروني إلى المعلم الكندي " بل بيلسي " الذي عرفه بأنه" استخدام تقنيات المعلومات والاتصال في ممارسة سلوك عدائي متعمد ومتكرر، يصدر عن فرد أو مجموعة أفراد، ويهدف إلى إلحاق الأذى بالآخرين" (بن دادة، وآخرون 2021، ص. 225 -226).

مما يعني أن التنمر الإلكتروني تزامن ظهوره مع التطور الحاصل في تكنولوجيا الاتصالات وانتشار الوسائط الرقمية. والذي يُمارس من خلال إرسال رسائل نصية مسيئة، عبر مختلف وسائل الاتصال الحديثة. وبذلك يُعد امتداداً للتنمر التقليدي، غير أنه يحدث داخل فضاء رقمي أكثر اتساعاً ومرونة، ويستهدف فئة الشباب على وجه الخصوص، ويتخذ صور متعددة منها الإيذاء النفسي أو الاجتماعي. كما تكمن خطورة التنمر الإلكتروني في أن

الضحية قد لا تتمكن في كثير من الأحيان من معرفة هوية المتنمر، الأمر الذي يزيد من شعورها بالتهديد والقلق، مما يؤدي إلى تأخر التدخل والدعم النفسي والاجتماعي اللازمين.

أنواع التنمر: حسب رأي سميث (Smith)، كما ورد في درويش وآخرون (2017، ص 204).-

-**التنمر الانفعالي:** و يتمثل في محاولات المتنمر التقليل من شأن الضحية من خلال التجاهل المتعمد، أو العزلة الاجتماعية أو السخرية المتكررة، أو استخدام ردود فعل تنمريه تهدف إلى التأثير السلبي عليها.

-**التنمر البدني:** وهو أكثر أنواع التنمر علانية إذ يتضمن الإيذاء الجسدي المباشر مثل الدفع أو اللطم أو الركل أو البصق أو إتلاف ممتلكات الضحية، ويشيع غالباً بين الذكور.-

-**التنمر اللفظي:** و يظهر من خلال تهديد الضحية أمام الآخرين أو السخرية منها باستخدام ألفاظ جارحة ومهينة بهدف إلحاق الأذى النفسي بها والتقليل من شأنها، وغالباً ما يحدث بصورة متكررة.-

-**التنمر الاجتماعي :** و هو نوع يصعب اكتشافه، لأنه ينطوي على الإضرار بسمعة الضحية، من خلال انتقاد تصرفاتها أو ورفض صداقتها أو تهميشها عمداً لإضعاف مكانتها داخل الجماعة.

- **التنمر الإلكتروني:** و يُعد من أنواع التنمر الحديثة التي انتقلت من البيئة الاجتماعية الواقعية إلى الفضاء الرقمي، عبر أدوات تكنولوجية متعددة، و يهدف إلى تخويف الآخرين أو استفزازهم أو الإساءة إلى سمعتهم، مثل نشر صور محرجة أو إرسال رسائل تهديد عبر تطبيقات المحادثة أو انتحال الهوية. ويتميز هذا النوع بترك "أثر رقمي" قد يستخدم لاحقاً كدليل على الإساءة.

-**وسائل التنمر الإلكتروني:** يُعد التنمر الإلكتروني ظاهرة عالمية تتخذ أشكالاً متعددة في ظل الانتشار الواسع لاستخدام الوسائط الرقمية، (Willard ,2007، كما ورد في زيادة،2022، ص. 1003).

ويمكن عرض أبرز وسائله في الآتي:

-**الرسائل العدائية :** و تشمل تبادل الشتائم والمشاحنات عبر الرسائل الإلكترونية ذات المحتوى السيء أو التهديد، بهدف إثارة الغضب أو التقليل من شأن الضحية.

المضايقة الإلكترونية: وتشير إلى المضايقات المتكررة في إرسال رسائل تحمل إساءات مباشرة أو تهديدات، بما يخلق شعوراً دائماً بالخوف و انعدام الأمان لدى الضحية.-

التحقير و تشويه السمعة: ويتمثل في نشر شائعات أو أكاذيب أو قصص مختلقة بقصد تشويه سمعة الضحية داخل مجتمعها أو محيطها الاجتماعي.-

التمثيل وانتحال الشخصية: حيث يتظاهر المتنمر بأنه شخص آخر، يقوم بإرسال أو نشر مواد إلكترونية بهدف تعريض الضحية للحرج أو المساءلة أو تهديد سمعتها.

-**إفشاء الأسرار:** و يحدث عندما يحصل المتنمر على معلومات أو صور خاصة بالضحية، ثم ينشرها على الإنترنت دون إذن ، بغرض الإهانة أو الابتزاز.-

-**الخداع:** يتمثل في استدراج الضحية للكشف عن أسرار شخصية من خلال محادثات مباشرة، يقوم المتنمر بمشاركتها أو إعادة توجيهها إلى الآخرين بقصد الإضرار بسمعتها. وتشير هذه الأساليب إلى أن التنمر الإلكتروني لا يُعد مجرد سلوك عابر، بل يمثل مجموعة من السلوكيات المنحرفة والمتعمدة التي تتطلب وعياً مجتمعياً وتشريعياً شاملاُ لإيجاد آليات ضبط قادرة على مواجهة آثاره النفسية والاجتماعية، خصوصاً بين فئة الشباب الأكثر استخداماً للتكنولوجيا والتفاعل عبر الفضاء الافتراضي الرقمي.

-**أسباب التنمر الإلكتروني:** يشير عبد الرحمن (2018، ص. 687) إلى تنوع أسباب التنمر الإلكتروني بين عوامل نفسية واجتماعية وتكنولوجية، ويمكن توضيح أبرزها على النحو الآتي:

-**كثرة التعرض للأذى و الضغوط النفسية:** أذ تؤدي الأزمات النفسية و المشكلات المدرسية لدى المراهقين إلى الاستخدام المفرط للإنترنت، مما يجعلهم أكثر ميلاً لممارسات عدائية تجاه الآخرين.

-**اضطراب العلاقات الاجتماعية:** وتشمل الظروف الأسرية والاجتماعية المحيطة بالفرد، فالبيئة الأسرية التي يسودها التوتر والصراع، قد تسهم في تشكيل سلوك عدواني لدى الأطفال والمراهقين، كما تزيد من احتمالية لجوئهم إلى ممارسة سلوك التنمر الإلكتروني هروباً من الواقع الاجتماعي. خاصة عند شعورهم بالوحدة النفسية أو الخوف من التفاعل الاجتماعي. وغالباً ما يتسم المتنمرون إلكترونياً بانخفاض القدرة على التحمل وضعف الانتماء الاجتماعي.

- **تعاطي المخدرات:** حيث يرتبط سلوك التنمر الإلكتروني لدى الطلبة بتعاطي المخدرات، وقد يقترن لدى البعض بأفكار إيذاء النفس أو الانتحار.

- **كثرة التعرض للألعاب الإلكترونية وأفلام العنف:** أذ تركز العديد من الألعاب الإلكترونية على أسلوب العنف، والانتصار على الخصم، مما يكون لدي المستخدم فكرة أن

السلوك الواقعي امتداد لما يجري في اللعبة. كذلك مشاهدة أفلام العنف تعود الأفراد على القسوة والاستهانة بالنفس البشرية، مما يزيد من احتمال ممارسة هذه السلوكيات عبر منصات التواصل الاجتماعي في صورة تنمر إلكتروني (محمد ،2019، ص. 210).

مما يؤكد أن التنمر الإلكتروني لا ينشأ بمعزل عن المجتمع، بل يعكس خللاً في دور مؤسسات الضبط الاجتماعي الرسمي وغير الرسمي. فاضطراب العلاقات الأسرية، وطول ساعات استخدام الانترنت، وتعاطي المخدرات، جميعها مؤشرات على ضعف آليات الضبط الاجتماعي، مما يجعل الفضاء الرقمي بيئة بديلة لممارسة سلوكيات منحرفة تتجلى في أشكال التنمر الإلكتروني.

خصائص التنمر الإلكتروني: يشير حسين (2015، كما ورد في دفلاوي، وعلواني، وقروي، 2023، ص. 21) إلى أن التنمر الإلكتروني يتصف بعدة خصائص تميزه عن التنمر التقليدي، ويجعل من الصعب ضبطه اجتماعياً، كما يُسهم في إعادة تشكيل طبيعة التفاعل بين المتنمر والضحية داخل الواقع الافتراضي الرقمي. ويمكن تلخيص هذه الخصائص فيما يلي:-

-**غياب التغذية الراجعة من الضحية:** إذ يفصل المتنمر بين الفعل والنتيجة على الضحية، لأن المتنمر لا يرى ردود أفعال الضحية، مما يقلل من الإحساس بالذنب ويضعف البعد الأخلاقي للسلوك.

- **التخفي الإلكتروني:** يتصف بكونه يحدث عبر حسابات وهمية أو بأسماء مستعارة، مما يصعب على الضحية تحديد هويته، ويعوق إمكانية محاسبته، ويزيد شعور المتنمر بالإفلات من العقاب.

- **غياب الإساءة المادية:** بمعنى لا يظهر الإساءة أمام الآخرين على الضحية، وانما يتم التنمر عبر الرسائل الخاصة أو البريد الإلكتروني، مما يُبقي الضحية في عزلة اجتماعية ويقلل من إمكانية الدعم النفسي الفوري.

- **الخبرة التكنولوجية العالية:** يعتمد المتنمر على درجة عالية من المهارات التقنية التي تمكنه من إنشاء حسابات وهمية، أو إرسال رسائل مشفرة، أو التلاعب بالصور، ما يعكس فارق في القوة الرقمية بينه وبين الضحية.

- **غياب المواجهة المباشرة:** لا يعتمد على المواجهة كما في حالات التنمر التقليدي، بل يمارس التنمر الإلكتروني من خلف الشاشة، دون مواجهة فعلية، مما يزيد من قسوة السلوك على الضحية.

– **الآثار السلبية الناجمة عن التنمر الإلكتروني:** يشير سعيد (2022، ص. 287) إلى أنه يمكن تلخيص بعض الآثار السلبية المترتبة على ضحايا التنمر الإلكتروني فيما يلي: – أضرار نفسية وعاطفية وسلوكية تصيب الضحية على المدى الطويل كالاكتئاب والقلق والعزلة الاجتماعية، فضلاً عن توتر العلاقات الاجتماعية، وضعف الثقة بالآخرين.–صعوبة المشاركة في الأنشطة الاجتماعية المختلفة، و تراجع قدرة الضحية على التفاعل داخل الأسرة أو المدرسة أو المحيط الاجتماعي العام، مما يجعل الضحية منعزلة ومنطوية على نفسها، وقد تصاب بما يُعرف بالقلق الاجتماعي، الذي يُشير إلى عدم قدرة الفرد على إحداث انطباع إيجابي لدى الآخرين.–انخفاض مستوى تقبل الضحية اجتماعياً و تحولها إلى فرد غير مرغوب فيه من قبل الأخرين، و ما يترتب على ذلك من اضطرابات في النوم، و التعرض للصداع وأعراض بدنية أخرى، مثل الخوف والذعر، مما قد يدفع بعض الضحايا لاحقاً إلى ممارسة سلوك التنمر مع مرور الوقت.–يسهم التنمر الإلكتروني في زيادة الميل نحو التفكير في الانتحار، غير أن هذا السلوك لا يُعد سبباً رئيسياً، إذ لم تتداخل معه عوامل أخرى، مثل الاكتئاب و المشكلات الأسرية، و التاريخ الصحي المرتبط بالتعرض لصدمات نفسية سابقة (الذرعاني،2024،ص. 6). بناء على ما تم عرضه من أدبيات علمية حول موضوع التنمر الإلكتروني، يتبين أن سلوك التنمر الإلكتروني يحتاج إلى تدخل من مؤسسات المجتمع ونظمه لتطوير آليات الضبط الاجتماعي باستخدام وسائل ضبطية رقمية. فالتنمر الإلكتروني لا يقتصر أثره على الفضاء الافتراضي فقط، بل يمتد ليؤثر في الجوانب النفسية والاجتماعية للضحايا. وتزداد خطورته حين يُمارس دون مواجهة مجتمعية، وبالتالي تحوله من سلوك فردي إلى ظاهرة اجتماعية، تضر بالمجتمع كأكل. وهذا ما يعكس ضعف دور مؤسسات الضبط الاجتماعي في الحد من هذا السلوك، في ظل تعقد أدوات التكنولوجيا الحديثة، وصعوبة ضبطها بالوسائل التقليدية. لذا يصبح من ضروري إيجاد آليات ضبط اجتماعي تتناسب مع طبيعة تفاعل الأفراد داخل المجتمع الافتراضي.

ثانياً: الضبط الاجتماعي.

أهمية الضبط الاجتماعي: تنبع أهمية الضبط الاجتماعي، كونها تضعنا في صميم علم الاجتماع، لا سيما ما يتعلق بالعلاقة بين الفرد والنظام الاجتماعي، أو بين الوحدة والمجموع. ويرى ابن خلدون أن الضبط الاجتماعي ضرورة اجتماعية حفاظاً على النظام وصوناً للملك

ومنعاً لاعتداء الأفراد على البعض الآخر، وتحقيق التوازن داخل البناء الاجتماعي العام (فياض،2018، ص.6ـــــ 8). ومن هنا يمكن تحديد أهمية الضبط الاجتماعي فيما يلي:- يُعد الضبط الاجتماعي ضروري لتنظيم العلاقات بين الأفراد و المجتمع، كما يعتبر أداة لتحقيق النظام و القضاء على الفوضى، و احترام حقوق الآخرين و حرياتهم، كما يمثل وسيلة للحد من الجنوح و تقويم الانحرافات و الحالات غير السوية في المجتمع.-يتضمن الضبط الاجتماعي مجموع الأعراف و الأخلاق و المعايير التي تتشكل في خلفية و مرجعية توجه سلوك الأفراد. -يسهم الضبط الاجتماعي في احترام الحقوق الخاصة و الواجبات العامة، وفي الحفاظ على النظام الاجتماعي العام.-تمارس الرقابة الاجتماعية من خلال الضبط الاجتماعي ، سواء عبر المعايير الاجتماعية أو القانونية، و التي تتصف بالتوافق في ما بينها.- يتحقق الضبط الاجتماعي عبر مؤسسات التنشئة الاجتماعية مثل الأسرة و المدرسة، أو من خلال المؤسسات الرسمية و غير الرسمية، و حتى داخل المؤسسة المهنية.- يعزز الضبط الاجتماعي دور القيم و المعايير السلوكية بوصفها مصدراً للدوافع و المواقف و الاتجاهات.-يؤدي الدين وظائف اجتماعية مهمة، و ذلك لقدرته على تقوية الروابط الاجتماعية و يشعر المجتمع بوحدته الخاصة من خلال اتحاد العقيدة و الاشتراك في ممارسة الشعائر و المناسبات الدينية، و هو يحافظ على النظام والانسجام الاجتماعي، فتصبح الضوابط الدينية لها قوة إلزامية. مما تقدم ندرك أن ثمة وسائل للضبط الاجتماعي لها فاعليتها في تنظيم سلوك الفرد أينما كان وحيثما وجد. ومن مجموع هذه الوسائل يتكون جهاز الضبط الاجتماعي الذي من خلاله تزاول الجماعة الضغوط على حياة أعضائها، بما يتوافق مع القيم والمعايير الاجتماعية، التي تعزيز مسؤولية الفرد تجاه الجماعة ومواجهة الانحرافات، والتي من بينها التنمر الإلكتروني، لضمان أن يبقى التفاعل الرقمي منسجماً مع قيم المجتمع الواقعي.

أنواع الضبط الاجتماعي: ينقسم الضبط الاجتماعي إلى نوعين رئيسيين: هما الضبط الاجتماعي الرسمي، والضبط الاجتماعي غير الرسمي، وكلاهما يؤدي دوراً تكاملياً في تنظيم سلوك الأفراد وضمان الامتثال لقواعد المجتمع.

-الضبط الاجتماعي الرسمي : يتم عبر مؤسسات الدولة الرسمية، وفق الأنظمة الاجتماعية المختفة كالأنظمة التربوية، و القانونية، و الاقتصادية، بهدف الحفاظ على توازن المجتمع واستقراره.-

-**الضبط الاجتماعي غير الرسمي:** يتخذ هذا النوع صوراً متعددة لا تعتمد على أساليب القوة المادية، بل ينشأ بصورة تلقائية من العادات والتقاليد وأنماط الحياة، وتظهر وسائله في الحكم والسخرية والغيبة والثرثرة وإطلاق الشائعات وإثارة الفضائح. وتعد هذه الوسائل أكثر فعالية في المجتمعات التقليدية الصغيرة التي تقوم على العلاقات الشخصية المباشرة، إذ يشعر الفرد بقوة تأثيرها مما يدفعه إلى الامتثال للسلوكيات المقررة اجتماعياً (فياض،2018، ص.10).

أهداف الضبط الاجتماعي: تشير صليحة (2022، ص. 67 – 68)، إلى مجموعة من أهداف الضبط الاجتماعي من أبرزها:-

هدف تربوي: يتمثل في ترسيخ المعايير الاجتماعية من خلال التنشئة الاجتماعية، وقد تقوم الأسرة بدور رئيسي في هذا الجانب من خلال إكساب أبنائها القيم والمعايير الاجتماعية، وحفظهم من الوقوع في الانحرافات والمشكلات الاجتماعية، بهدف استقرار المجتمع وتماسكه. -**هدف تنظيمي:** بمعنى أن يؤدي كل عضو من أعضاء المجتمع واجباته المنوطة به برضا كامل في الوقت الذي يحصل فيه على كل حقوقه، و هنا يتطلب الأمر البعد عن التسيب الذي قد يظهر في مجالات بيروقراطية، أو خدمات أو أعمال معينة، ويتحقق الهدف التنظيمي في أغلب الأحوال عن الطريق الضبط الرسمي، الذي يحد من الفوضى داخل الجماعة و المجتمع. -**هدف ثقافي:** الحافظ على روح التضامن بين الأفراد عبر تدعيم القيم السائدة و تعديل أية انحرافات قد تصيبها عن المسار المحدد سلفاً من قبل المجتمع، و هذا التدعيم يجب أن يتم بصفة مستمرة حتى يظل عالقاً في أذهان أعضاء المجتمع بحيث يستخدمونه في عملية التربية عبر الأجيال التي يجب أن تتسلح بقيم المجتمع تجاه أية انزلاقات قد تضر بالمجتمع ككل. -**هدف أمني:** يسعى فيه الضبط الاجتماعي إلى تحقيق الأمن و الامان داخل المجتمع حتى يتفرغ كل عضو من أعضائه لتحقيق الكلية و الجزئية اشباعاً لحاجة المجتمع الكبرى في الرفاهية و السعادة.

– **هدف نفسي :** يهدف الضبط الاجتماعي إلى تحقيق عوامل الصحة النفسية للأفراد، و إذا لم يتمكن جهاز الضبط الاجتماعي من تحقيق هذا الهدف ساد المجتمع الاضطراب و القلق، فالصحة النفسية للأفراد أساس لضبط سلوكهم وفق النظام الاجتماعي.

وسائل الضبط الاجتماعي: لا يمكن تصور مجتمع إنساني بدون وسائل ضبط اجتماعي سواء كانت رسمية أو غير رسمية. وفي هذا المقام نوضح بعض الوسائل المستخدمة كآليات في عملية الضبط الاجتماعي، أهمها ما يلي:-

التربية الأسرية: تلعب الأسرة دوراً مهماً في تشكيل نموذج السلوك الذي يبدو عليه الطفل في مراحل عمره اللاحقة، باعتبارها "المعمل النفسي" الذي يتلقى فيه الطفل أول أشكال التربية، وينعم داخله بالحب والطمأنينة. وفي الأسرة يتعّرف الطفل على منظومة القيم والمعايير والقوانين الاجتماعية التي تضبط سلوكيات أفراد المجتمع، ويتعلم تدريجياً كل ما هو مقبول أو مرفوض، والتمييز بين الخطأ والصواب، وبين السلوك المرغوب واجتناب السلوك المنحرف. كما أن الرقابة الأسرية على المحتوى الإعلامي والألعاب الإلكترونية تسهم في تقليل فرص تعرض الأطفال لمثيرات سلوكية منحرفة.-

المدرسة: تعتبر المدرسة من المؤسسات التربوية المهمة التي يتلقى فيها الطفل التنشئة الاجتماعية، والتعليم، وتتمثل وظيفتها في استمرارية ثقافة المجتمع والمحافظة عليها، من خلال تمكين الأطفال من استيعاب القيم والاتجاهات ومعايير السلوك. كما تُنمّي المدرسة لدى الطفل مهارات المشاركة والتفاعل وفق ضوابط السلوك الاجتماعي، وتساعده على بناء الثقة بالنفس واحترام الذات، بما يحدّ من تنامي آثار التنمر على الضحايا. وتُمكّن الإدارة المدرسية من مراقبة سلوك التلاميذ، والتدخل المبكر للحد من ممارسات التنمر (محمد،2001، ص. 142)

الدين: يُعد الدين من ضمن وسائل الضبط الاجتماعي ذات التأثير العميق والمباشر في السلوك الإنساني، من خلال غرس القيم الأخلاقية والدينية. فالدين عقيدة ينشأ عليه الفرد منذ الطفولة عن طريق الاكتساب من الأسرة والمجتمع، وتنمو القيم والمشاعر الدينية بقدر تمسك الفرد بها، ولهذا يصبح الدين في المجتمع بمثابة القلب للجسد. بما يعزز الرقابة الذاتية، ويشكل رادعاً أخلاقياً ضد السلوكيات المنحرفة، التي منها التنمر الإلكتروني (عبد الجواد،1990، ص. 110).

-**القانون:** يمثل القانون إحدى أقوى وسائل الضبط الاجتماعي إذ يحدد للأفراد حقوقهم وواجباتهم، و يبين آليات ممارسة الحقوق، و طرق حل المنازعات و المشكلات. ويُعرف بأنه " مجموعة من القواعد القانونية العامة والمجردة والملزمة التي تخاطب كافة أفراد المجتمع وأن الخروج عليها دون مبرر يجعل صاحبها عرضة للمساءلة والعقاب"، أو هو مجموعة القواعد العامة الجبرية التي تصدر عن إرادة الدولة لتنظم سلوك الأشخاص الخاضعين لها". ومن هنا تبرز أهمية سنّ القوانين التي تُجرّم التنمر الإلكتروني وتضمن حماية الضحايا، وتمكّن من ملاحقة المتنمرين قانونياً.

-العرف: يُعتبر العرف سلطة اجتماعية ومصدراً تشريعياً في حال غياب القانون. كما يُعد من أهم مصادر الضبط الاجتماعي نظراً لدوره الفعال في ضبط سلوك وعلاقات الأفراد داخل المجتمع. ويشير العرف إلى المعتقدات التي يشعر الناس بأنهم ملزمون باتباعها، وكلما كانت معتقدات الجماعة راسخة وقوية، كلما زادت سلطة العرف وتأثيرها في الأفراد (فياض، 2018، ص.11 – 24).

مما سبق، يتضح أن الضبط الاجتماعي يؤدي دوراً أساسياً في تنظيم سلوك الأفراد بما يحقق الامتثال للقيم والقواعد التي تعزز تماسك المجتمع واستقراره. إلا أنه في ظل الفضاءات الرقمية، وتعدد سياقات الاتصال وأنماط التفاعل الاجتماعي، أصبح الضبط الاجتماعي يواجه صعوبات وتحديات جديدة، خصوصاً مع ظهور الجرائم الإلكترونية، التي من بينها التنمر الإلكتروني، الذي يُمارس في بيئة لا تخضع للرقابة الاجتماعية المباشرة أو غير المباشرة. مما يحتم علينا ضرورة تطوير منظومة ضبط رقمية متكاملة، مدعومة بخوارزميات للرصد والمتابعة، وآليات إبلاغ فعّالة قادرة على الكشف المبكر عن السلوكيات المنحرفة داخل المجتمع الرقمي والحد منها، وصولاً للحماية الازمة للأفراد من ممارسات التنمر الإلكتروني.

أدوات الرقابة الرقمية كآليات لضبط التنمر الإلكتروني: يشير شعبان (2024 ، ص 44) إلى أنه في ظل الانتقال إلى المجتمع الرقمي، لم تعد السلوكيات المنحرفة مقتصرة على المجتمع الواقعي، بل اتخذت أشكالاً وأنماطاً جديدة، من أبرزها التنمر الإلكتروني، الذي يتميز بالخفاء والانتشار الواسع عبر وسائل التواصل الإلكتروني. مما يتطلب تطوير أساليب ووسائل الضبط الاجتماعي من خلال عدد من الأدوات التقنية الحديثة، من أبرزها:

-أداة مراقبة منصات التواصل الاجتماعي: تقوم هذه الأداة بوظيفة الرصد المستمر لما ينشر على منصات التواصل الاجتماعي للكشف عن الأنماط السلوكية غير الصحية، التي قد تتطور إلى سلوكيات تنمر لاحقاً، وتساعد كثيراً في التعرف على الأشخاص أو المجموعات التي تمارس أو تحرض على التنمر الإلكتروني.

-أداة التحليل اللغوي للرسائل الإلكترونية: تستخدم هذه الأداة تقنيات الذكاء الاصطناعي و خوارزميات تحليل اللغة لرصد الرسائل والتعليقات والمنشورات ذات المحتوى السلبي على مواقع التواصل الاجتماعي. حيث طورت شركة " ميتا Meta" أنظمة تعتمد على الذكاء الاصطناعي لكشف المحتوى الذي يتضمن عبارات السخرية والتحقير أو التهديد وتصنيفه ضمن محتوى التنمر أو التحرش، مع إمكانية تفعيل خاصية التنبيه للضحية وللمتنمر.

-**أداة التبليغ:** خُصصت هذه الأداة لتمكين الأفراد من الإبلاغ عن حالات التنمر الإلكتروني في أماكن العمل، والمؤسسات التعليمية، أو عبر منصات التواصل الاجتماعي. ومن أبرزها تطبيق Stop It، المستخدم على نطاق واسع في المدارس والجامعات ومواقع العمل في الولايات المتحدة الامريكية، وكذلك تطبيق 3018، في فرنسا الذي يتيح إمكانية اتصالاً مباشراً لتلقي الدعم النفسي والقانوني. كما توفر هذه الأداة خاصية الدردشة السرية لمساعدة الضحايا في الحالات العاجلة. -

أداة التوثيق والتعقّب الرقمي: وهي تطبيقات رقمية مخصّصة لتوثيق حالات التنمر الالكتروني عبر حفظ الرسائل النصية أو المكالمات أو الصور المسيئة، مع إمكانية حظر الجهات المرسلة. وتساعد هذه الأداة الضحية في جمع الأدلة وتقديمها للجهات القانونية. بهدف خفض معدلات التعرض للتنمر الإلكتروني داخل الفضاء الرقمي.

-**أداة تحليل شفرة التنمر الإلكتروني:** يقصد بها تحليل الأساليب التي يستخدمها المتنمرون داخل المؤسسات، لفهم دوافعهم وميولهم، من اجل وضع سياسات وأنظمة تحد من سلوكياتهم الغير سوية، من خلال مراجعة سجلات الخوادم، والتحقق من الحسابات المستخدمة في التواصل، وهي عمليات تنفذ من قبل فرق خبراء الأمن السيبراني أو المحققون الرقميون لتحديد هوية المتنمر الإلكتروني. يتضح أن خوارزميات الذكاء الاصطناعي تعد وسائل فعالة من شأنها أن تتعرف على المحتوى الضار عبر وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة من خلال رصد وضبط السلوكيات المنحرفة داخل الفضاء الرقمي، فالكشف الآلي قد يحل محل المراقبين البشر رغم أنه لايزال يواجه بعض التحديات المعرفية والتطبيقية والقانونية من أبرزها:- -**محدودية فهم اللغة المحلية:** حيث قد تفشل خوارزميات الذكاء الاصطناعي في تفسير اللهجات أو السياقات الثقافية، فتصنف بعض الرسائل على أنها سلوك تنمر، رغم أنها قد تكون مزاحاً في ثقافة لغة محلية لمجتمع معين

-**ضعف الوعي الرقمي العام:** خصوصاً بين فئة الشباب، ممل يقلل من فاعلية التبليغ، و من دور الرقابة المجتمعية في الحد من السلوكيات المنحرفة.

-**الهوية الرقمية المجهولة :** حيث يستخدم المتنمرون، أسماء غير حقيقية، مما يعيق عملية التعقب، و الكشف المبكر عن الأشخاص المتنمرون.-

غموض وضعف التشريعات في بعض الدول. يُعد ضعف القوانين وعدم وضوحها خاصة في التعامل مع الجرائم الإلكترونية، والتي من أبرز الإشكالات التي تواجه عملية سنّ التشريعات المتعلقة بالجرائم الرقمية، خصوصاً تلك المرتبطة بمشروعية المراقبة، وحدود

حماية الخصوصية الشخصية. فضعف الإطار القانوني يخلق فجوات تشريعية تعيق ملاحقة المتنمرين إلكترونياً، وتثير تساؤلات أخلاقية وقانونية حول مدى مشروعية تتبع حسابات الأفراد الإلكترونية أو مراقبتها داخل الفضاء الافتراضي. (كريكط،2022، ص. 415)

عليه يؤكد الباحث في هذا الصدد بأن أدوات الرقابة الرقمية لا ينبغي النظر إليها بوصفها بديلاً عن وسائل الضبط الاجتماعي التقليدية، بل تمثل امتداداً مكملاً لها، إذ تعتمد فاعليتها على وجود بيئة اجتماعية وتشريعية واعية بخطورة ظاهرة التنمر الإلكتروني، بما تسهم في نشر ثقافة الاستخدام الأمثل للتكنولوجيا، والعمل على وضع سياسات ضبط رقمية تعزز الأمن الرقمي للأفراد.

ثالثاً: النظريات المفسرة للتنمر الإلكتروني.

-نظرية التحليل النفسي: تُفسر مدرسة التحليل النفسي التي أسسها سيجموند فرويد، ظاهرة سلوك التنمر على أنه نتاجاً للتناقض بين الصراعات النفسية اللاواعية والدوافع المكبوتة التي تتفاعل داخل الفرد وتؤثر في سلوكه الخارجي. ووفقاً لهذا التحليل يُعتبر سلوك التنمر الإلكتروني ناتجاً عن صراعات داخلية سلبية، مثل الغضب، والإحباط، والغيرة، أو الشعور بالنقص، غير مُعالجة بشكل صحيح مما تؤثر على سلوك الفرد في جوانب حياته الشخصية. من هذا المنظور، يمكن تحليل سلوك الفرد الذي يميل لممارسة التنمر الإلكتروني على انه سلوكيات عدوانية متراكمة نتيجة ممارسات سابقة في البيئة الأسرية أو المدرسية، لعدم تلقيه دعماً عاطفياً للتعبير عن مشاعره الداخلية. ويؤكد أتباع هذه المدرسة على أهمية فهم وتحليل الجذور النفسية العميقة للفرد، لا مجرد العقاب أو الردع الخارجي فقط. وذلك بأتباع جلسات الإرشاد النفسي والاجتماعي لفهم الأسباب الدافعة للتنمر الإلكتروني، وتطوير وسائل صحية للتعبير والانخراط في التفاعل الاجتماعي السليم. (الدسوقي،2016، ص.31). مما يؤكد أن سلوك التنمر الإلكتروني غالباً ما يكون نتيجة للتنشئة الأسرية للفرد، والتي عادة تتسم بالقسوة، والصراعات بين أفراد الأسرة، حيث يتعرض الطفل للعقاب والإساءة من قبل الوالدين. وكنتيجة لذلك يتجه المتنمر إلى ممارسته على الآخرين.

-نظرية التعلم الاجتماعي: يُعتبر ألبرت باندور، من أوائل من وضعوا أسس نظرية التعلم الاجتماعي، والتي تُعرف أيضاً بنظرية التعلم من خلال الملاحظة، وتؤكد هذه النظرية على أهمية التفاعل بين الفرد وبيئته الاجتماعية، وترى أن السلوك الإنساني. بما في ذلك سلوك التنمر الإلكتروني. لا يُكتسب فقط من خلال الملاحظة المباشرة، بل يتم تعلمه كذلك من خلال مراقبة الآخرين وتقليدهم. وأن تعلم هذا السلوك عملية يغلب عليها الجزاء أو المكافأة

التي تشكل دوراً رئيسياً في اختيار الاستجابة لسوك التنمر وتعزيزها، التي قد يلجأ إليها الفرد في أغلب مواقف الإحباط (آدم،2021، ص. 67). يمكننا من خلال الوصف التحليلي لمضامين نظرية التعلم الاجتماعي، فهم سلوك التنمر الإلكتروني ومدي ارتباطه بآليات الاكتساب القائمة على الملاحظة والتقليد؛ إذ يرى باندورا أن الأفراد يمارسون السلوك المنحرف عندما يشاهدون نماذج من السلوكيات يتم تعزيزها أو مكافأتها اجتماعياً. مما يعني أن فعالية آليات الضبط الاجتماعي في مجال التفاعل الرقمي تعتمد على قدرتها على فهم أنماط الجزاء والمكافأة، بما يحد من انتشار سلوك التنمر الإلكتروني، ويعزز في المقابل السلوكيات الرقمية المسؤولة.

رابعاً: الدراسات السابقة:

تعد مراجعة الدراسات السابقة خطوة أساسية في أي دراسة علمية، إذ تتيح للباحث الاطلاع على ما توصلت إليه الجهود العلمية السابقة في الموضوع ذاته، كما تساعد على فهم الأساليب والمنهجيات التي تم اعتمادها، بالإضافة إلى أدوات جمع البيانات وتحليلها. كما تسهم هذه المراجعة في بناء تصور أوضح لمجال الدراسة على قاعدة معرفية ومنهجية متينة.

-**دراسة عبد الحميد (1991) عن "الضبط الاجتماعي غير الرسمي بين النمط المثالي والنمط الواقعي".** هدفت الدراسة إلى الكشف عن المنظومة التي تضبط الفعل الاجتماعي، حيث يمتثل للقيم والمعايير التي حددها النمط المثالي لكل من الدين والعرف. وطُبقت الدراسة على عينة من سكان أحد التجمعات الحضرية في القاهرة. وأسفرت الدراسة عن مجموعة نتائج كان من أهمها الضبط الاجتماعي غير الرسمي موجود في التجمعات الحضرية، إلا أنه توجد فجوة بين المبادئ المثالية التي توجه السلوك كالدين والعرف والقانون وبين ما يمارس فعلياً في الواقع. مما يُفسر تراجع آليات الضبط الاجتماعي خاصة في ظل التغيرات الثقافية التي طرأت على المجتمع. يمكن قراءة هذه النتائج على أنها انعكاس لظهور وتنامي سلوكيات منحرفة، من بينها ظاهرة التنمر الإلكتروني، والتي تُعد ناتجة عن ضعف آليات الضبط الاجتماعي في المجتمع الحديث. فبينما تعمل المعايير الدينية والعرفية على تنظيم السلوك وفق القواعد العامة للمجتمع، يشهد الفضاء الرقمي ممارسات سلوكية واضحة تتمثل في الإساءة والسخرية أو التشهير. وبناءً على ذلك، يتطلب الأمر تطوير آليات ضبط حديثة، قادرة على ضبط الانحرافات في الفضاء الرقمي، وعلى رأسها التنمر الإلكتروني.

-**دراسة الزعبي (2023) عن "التنمر الإلكتروني وأثره على الشباب الأردني".** أجُريت هذه الدراسة بهدف التعرف على ظاهرة التنمر لدى الشباب في المجتمع الأردني، من حيث

مفهومها، أسبابها، أنواعها، أهدافها، أشكالها، مصادرها، آثارها، وسُبل التعامل معها والحد منها. وقد اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي لما له من ملاءمة لأهداف الدراسة، حيث استخدم أداة الاستبيان التي وزعت على عينة عشوائية منظمة بلغ عددها 600 شاباً من مختلف مناطق المجتمع الأردني، وقد بلغت نسبة الاستجابة 91%. كما شملت العينة متغيرات ديمغرافية تمثلت في 57% ذكور و43% إناث، إلى جانب المتغيرات المتعلقة بالمستوى التعليمي، والمهني، ومكان الإقامة. كما اعتمدت الدراسة نظرية الغرس الثقافي كإطار نظري مرجعي لفهم الظاهرة. حيث أظهرت نتائج الدراسة أن الأسرة والمدرسة تُعدان من أبرز المصادر التوجيهية التي تُسهم في تشكيل وعي الشباب تجاه ظاهرة التنمر الإلكتروني، وكيفية التعامل معها. كما أكدت النتائج على أهمية تعزيز التربية الإعلامية ونشر الوعي بكيفية التفاعل الإيجابي مع محتوى وسائل التواصل الاجتماعي. وفي الوقت ذاته، أكدت على ضرورة تفعيل التشريعات الرادعة دون المساس بحرية التعبير، إلى جانب تنظيم حملات توعوية شاملة على مستوى الدولة، لا سيما في المدارس والجامعات. كما أوضحت الدراسة أن نشر المعلومات الكاذبة كان من أكثر المضامين المرتبطة بالتنمر، بينما شكلت التعليقات المؤذية والعبارات الجارحة أكثر الأشكال شيوعاً. كما بينت الدراسة أن الجهات المجهولة أو الغرباء يمثلون المصدر الأبرز للتنمر، وأن الألعاب الإلكترونية تتضمن محتوى مرتفعاً من مضامين التنمر بين الشباب. وفق ما تقدم من نتائج، يتضح أن هذه الدراسة تسهم في توسيع التحليل العلمي لآليات الحد من ظاهرة التنمر الإلكتروني، من خلال إبراز الدور الأساسي لأدوات الضبط الرقمية في دعم ضحايا التنمر، وتعزيز فعالية الضبط الاجتماعي داخل الفضاء الرقمي.

-دراسة التارقي (2024) عن "التنمر الإلكتروني وعلاقته بالتفكير الانتحاري لدى عينة من طلبة جامعة بنغازي في ضوء مجموعة من المتغيرات". هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين سلوك ضحايا التنمر الإلكتروني والتفكير الانتحاري لدى طلبة جامعة بنغازي، إضافة إلى معرفة إمكانية التنبؤ بالتفكير الانتحاري. كما سعت الدراسة إلى الكشف عن مستوى انتشار سلوك التنمر الإلكتروني بين الطلبة، ومعرفة ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية في هذا السلوك تعزى لمتغيري النوع (الذكور والإناث) والتخصص الدراسي. تكونت عينة الدراسة من (109) طالباً وطالبة، بواقع (55) من الذكور و (54) من الإناث، وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي الارتباطي بوصفه الأنسب لطبيعة الدراسة وأهدافها. وقد أظهرت النتائج عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين

سلوك التنمر الإلكتروني والتفكير الانتحاري، ما يعني أنه لا يمكن التنبؤ بالتفكير الانتحاري من خلال هذا السلوك. كما بينت النتائج أن طلبة الجامعة يعانون من مستويات مرتفعة من سلوك التنمر الإلكتروني. في المقابل، لم تكشف النتائج عن فروق ذات دلالة إحصائية في سلوك التنمر الإلكتروني تُعزى إلى متغيري النوع أو التخصص. بالنظر إلى نتائج هذه الدراسة التي تشير إلى انتشار واضح لممارسة سلوك التنمر الإلكتروني بين طلبة الجامعة، مما يؤكد ضرورة دراسة هذه الظاهرة بوصفها أحد مظاهر الانحراف الاجتماعي، التي تتطلب تفعيل ضوابط تنظيمية وتوعوية في الفضاء الرقمي للحد من آثارها السلبية.

الخاتمة:

أوضحت هذه الدراسة بأن التطور التقني، وما صاحبه من ظهور للجرائم الإلكترونية، وخاصة ظاهرة التنمر الإلكتروني، لم يعد مجرد سلوك عدواني عابر، بل أصبح ظاهرة اجتماعية تعكس تغيرات في القيم وآليات الضبط الاجتماعي داخل المجتمع الرقمي. وقد اسفرت التحليلات النظرية، عن صعوبات وتحديات حقيقية تواجه الضبط الاجتماعي في احتواء ومعالجة هذه الظاهرة. وعليه فأن الحد من ظاهرة التنمر الإلكتروني يتطلب وضع خطة شاملة، تجمع بين القيم التربوية والأدوات التكنولوجية، لتعزيز العلاقة بين الفرد ومحيطه الاجتماعي في ضوء التحولات الرقمية الحديثة. وانطلاقاً مما تم عرضه يمكن استخلاص بعض النتائج على النحو التالي:–التنمر الإلكتروني يهدف إلى إيذاء الآخرين، و يُعبر غالباً عن عدم التوازن النفسي والاجتماعي للمتنمر.– أصبح الفضاء الرقمي بيئة جديدة لممارسة أنماط سلوكية منحرفة، تتسم بالعدوانية، والتخفي وسرعة الانتشار، مما يعيق إمكانية الردع الفوري بالوسائل الضبطية الاجتماعية التقليدية. – تعاني وسائل الضبط الاجتماعي من قصور بين ما يفترض أن يكون وما هو موجود فعلياً في المجتمع. وهو ما يعكس ضعف القدرة على ضبط التنمر الإلكتروني في الفضاءات الرقمية. – الرقابة الرقمية محدودة التأثير، رغم التقدم التقني، ما لم تدمج ضمن خطة شاملة تربوية و تشريعية و ثقافية، تسهم بفاعلية في مواجهة ظاهرة التنمر الإلكتروني.

التوصيات: في ضوء نتائج الدراسة نوصي بالآتي:

– توعوية الشباب، لتعزيز وعيهم بظاهرة التنمر الإلكتروني وأثارها النفسية والاجتماعية.

– العمل على توعية الطلبة بأخلاقيات استخدام التكنولوجيا من خلال دمجها ضمن المناهج التربوية، لتعلم أسس التفاعل الاجتماعي في الفضاء الرقمي.

-العمل على إنشاء مراكز تتبنى علاج ضحايا التنمر الإلكتروني من خلال الدعم النفسي و الاجتماعي.

- تشكيل لجان لوضع السياسات العامة لمكافحة ظاهرة التنمر الإلكتروني، و العمل على سنّ قوانين وتشريعات واضحة تواكب التطورات التكنولوجية، وما نتج عنها من جرائم الإلكترونية، دون المساس بالحريات العامة والخصوصية الفردية.

المقترحات:

في ضوء نتائج الدراسة نقترح أجراء الآتي:

- دراسة التنمر الإلكتروني وأشكاله وأسبابه في ضوء متغيرات لم تشملها الدراسة الحالية.

-إجراء دراسة حول الانحراف الاجتماعي في الفضاء الرقمي.

- دراسة الجوانب النفسية والاجتماعية لظاهرة التنمر الإلكتروني عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

-إجراء دراسة حول آليات الضبط الرقمية لحد من ظاهرة التنمر الإلكتروني.

المراجع:

1 - السمري، ع. (2003). *الثابت والمتغير في آليات الضبط الاجتماعي*. القاهرة: دار المعرفة.

2- سعيد، ع. ع. (2022). التنمر الإلكتروني أسبابه وآثاره. *مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية*، *29* (10)، 287. https://doi.org/10.25130/jtuh.29.10.1.2022.14

3- صليحة، ف. (2022). آليات الضبط الاجتماعي ودورها في الحفاظ على بقاء واستمرار الأنساق الاجتماعية. *مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية, 10*(1)، 67 - 68. *https://asjp.cerist.dz/en/article/177979*

4- آدم، أ. آ. (2021). التنمر الإلكتروني وأثره النفسي والاجتماعي: دراسة ميدانية على عينة من طالبات المرحلة الجامعية بالخرطوم. *مجلة للدراسات الإعلامية، المركز الديمقراطي العربي*، *4*(14)، 67. https://democraticac.de/?p=73107

5-التارقي، م. خ. ع. (2024). التنمر الإلكتروني وعلاقته بالتفكير الانتحاري لدى عينة من طلبة جامعة بنغازي في ضوء مجموعة من التغيرات. *مجلة آفاق للدراسات الإنسانية والتطبيقية، جامعة بنغازي*، (1). *https://journals.uob.edu.ly/index.php/AJHAS/article/view/4842*

6-الدسوقي، م. م. (2016). *مقياس السلوك التنمري للأطفال والمراهقين*. القاهرة: دار العلوم للنشر والتوزيع.7-

7 -الذرعاني، ع. آ. ع. ح. (2024). واقع ظاهرة التنمر المدرسي في مدارس المرحلة الابتدائية بمدنية المرج من وجهة نظر الاخصائيين الاجتماعيين. *مجلة آفاق للدراسات الإنسانية والتطبيقية*، (1)، 6. *https://doi.org/10.37376/ajhas.vi1.4822*

8-الزعبي، ع. س. ص. (2023). التنمر الإلكتروني وأثره على الشباب الأردني. *المجلة العربية للنشر العلمي*، *6* (54)، 146.
https://search.emarefa.net/ar/detail/BIM-1712102

9-العمار، أ. ي. ع. (2016). التنمر الإلكتروني وعلاقته بإدمان الإنترنت في ضوء بعض المتغيرات الديموغرافية لدى طلاب وطالبات التعليم التطبيقي بدولة الكويت. *مجلة البحث العلمي في التربية*، *17* (3)،227. https://doi.org/10.21608/jsre.2016.9748

10-بن دادة، س ، و كريم ، ف. م. (2021). مظاهر التنمر الإلكتروني لدى الطلبة الجامعيين. مجلة دراسات إنسانية واجتماعية، 10 (3)،225- 226-236.

11-https://doi.org/10.46315/1714-010-003-019 درويش، ع. م. م. أ. و الليثي، أ. ح. م. (2017). فاعلية بيئة تعلم معرفي سلوكي قائمة على المفضلات الاجتماعية في تنمية استراتيجيات مواجهة التنمر الإلكتروني لطلاب المرحلة الثانوية. *مجلة العلوم التربوية*، *1* (4)،204 .
https://search.mandumah.com/Record/918112

12-دفلاوي، ه. و علواني، ن. و قروي، س. (2023). *التنمر الإلكتروني في الوسط الجامعي*، (رسالة ماجستير منشورة). كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم النفس، الجزائر.

13-زقزوق ،ع. إ. ع. (2022). التأثيرات النفسية والاجتماعية والسلوكية لظاهرة التنمر الإلكتروني بوسائل الإعلام الجديد على طلاب الإعلام التربوي في إطار نظرية الشخص الثالث، دراسة ميدانية: *المجلة المصرية لبحوث الرأي العام*،*21*(2)،91.
- *https://search.emarefa.net/ar/detail/BIM-1399376https://search.*
1399376https://search.emarefa.net/detail/BIM-1399376

14-زيادة، أ. (2022). التنمر الإلكتروني وأثره على التحصيل الدراسي لدى طلبة جامعة إربد الأهلية. مجلة جامعة النجاح للأبحاث، 36 (5) 1003. *https://doi.org/10.35552/0247-036-005-003*

15-شعبان، ح. ص. (2024). التنمر الإلكتروني داخل أماكن العمل. *المجلة القانونية، 19* (1)،44 -54. *https://journals.ekb.eg/article_341178.html*

16-شفيق، م. (2001). *علم النفس الاجتماعي*، ط (3). القاهرة: مؤسسة الأوراق للنشر والتوزيع.

17-عبد الجواد، أ. ر. (1990). *مبادئ علم الاجتماع*. مكتبة نهضة الشرق، القاهرة.-

18-عبد الحميد، أ. (1991). *الضبط الاجتماعي غير الرسمي بين النمط المثالي والنمط الواقعي، بحث ميداني في مجتمع حضري.* (رسالة دكتوراه غير منشورة). كلية البنات: جامعة عين شمس.

19-عبد الرحمن، ح. ح. (2018). تصور مقترح للتغلب على التنمر الإلكتروني في مدارس التعليم الأساسي بجمهورية مصر العربية على ضوء خبرات كل من أستراليا وفنلندا والولايات المتحدة الأمريكية. *مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، 2* (177)، 287. *https://doi.org/10.21608/JSREP.2019.27346*

20-فياض، ح. ا. م. (2018). *الضبط الاجتماعي تعريفه، أهميته، أنواعه، آلياته، نظرياته (دراسة سوسيولوجية تحليلية)*. مكتبة نحو علم الاجتماع تنويري.

21-.كريكط، ع. (2022). خوارزميات للذكاء الاصطناعي وأخلاقيات محتوى مواقع التواصل الاجتماعي: أي دور؟ أي علاقة؟ *مجلة الإعلام والمجمع، 6* (2)،415.
. https://asjp.cerist.dz/en/downArticle/496/6/2/215518

22- محمد ، ث. ه. (2019). واقع ظاهرة التنمر الإلكتروني لدى طلاب المرحلة الثانوية في محافظة الفيوم وسبل مواجهتها، دراسة ميدانية: *مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية، 2*(12)، 187 - 194 - 210.
https://doi.org/10.21608/jfust.2019.83237